

□

تعلم الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال الرأي العام أنها بصدد إعداد التقرير النهائي، الذي سيتضمن حصيلة تبه منذ إحدائها في شهر مارس الماضي، وذلك في



إطار إنهاء المهام الموكولة إليها.

كما سيتضمن التقرير، تقييم الهيئة للوضع الإعلامي ورؤيتها للإصلاح من أجل الارتقاء بالمقطاع وحماية لشعلتونسي إعلام حر و تعددي ونزيه.

وستتولى الهيئة تقديم هذا التقرير للمجلس التأسيسي والسلطة التنفيذية الانتقالية المنبثقة عنه وإعلام الرأي العام بذلك. كما تعرب الهيئة عن ارتياحها لمصادقة مجلس الوزراء على مشروع المرسومين المتعلقين بمجلة الصحافة وبقانون الاتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري، وتأمل أن يدخل هذان المرسومان حيز التنفيذ في أقرب الآجال حرصا على توفير إطار قانوني يساهم في ازدهار المهنة وتخليصها من لقيود التي كانت تكبلها على امتداد العقود الماضية.

□

وإذ تشكر الهيئة كافة الزملاء والأكاديميين والخبراء الذين ساهموا سواء بشكل مباشر أو عن طريق المفاكس أو الرسائل الالكترونية في عملية إبداء الرأي للنهوض بالمهنة، فإنها تعلم بقية الإعلاميين أن المجال مازال مفتوحا أمامهم لإبلاغ صوتهم ووجهات نظرهم من أجل إعادة بناء قطاع الإعلام وإعلاء شأنه.

وتعتبر الهيئة أن عملية الإصلاح جهد يومي متواصل وعمل جماعي لا بد من اشتراك الجميع لإنجاحه وتدعو بالمناسبة كل مكونات المجتمع المدني، التي طالما عانت من تبعات تردي وضع القطاع، إلى وضع الإعلام ضمن أولويات عملها والمساهمة جدياً في عملية الإصلاح من أجل مشهد إعلامي متنوع يكرس قيم الحرية والعدالة والديمقراطية .

كما تغتنم الهيئة فرصة إقبال التونسيين على خوض أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد، لتؤكد أن هذا الموعد الانتخابي حدث إعلامي بارز ينبغي أن يستغله كل العاملين في الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة والمكترونية للعمل بحرفية وتقديم إنتاج إعلامي يحترم قواعد المهنة الصحفية وأخلاقياتها ويساهم في إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي الذي يثير اهتمام كل العالم.

كما تدعوهم إلى الالتزام بالمهنية والحياد والموضوعية، حتى يكون الإعلام التونسي قادراً على المنافسة والإسهام في بناء مؤسسات ديمقراطية.